أثر جودة التشريعات الرياضية على التطوير التنظيمي للهيئات الرياضية بجمهورية مصر العربية

أ.د/ كمال الدين عبد الرحمن درويش
استاذ الادارة الرياضية وعميد كلية التربية الرياضية للبنين الاسبق جامعة حلوان

أ.د/ حسين عمر أمين السمرى
استاذ الادارة الرياضية كلية التربية الرياضية للبنين جامعة حلوان ورئيس قطاع التربية الرياضية

أ.م.د/ محمد إبراهيم مغاورى
أستاذ مساعد بقسم الإدارة الرياضية والترويح كلية التربية الرياضية جامعة الوادى الجديد

مقدمة

حيث يوجد الإنسان يوجد القانون، فالإنسان اجتماعي بطبعه ولا يستطيع أن يعيش بمفرده ووجود الجماعة يحتم نشوء علاقات متعددة ومصالح متنوعة بين كل فرد من أفرادها ولابد لهذه العلاقات من تنظيم، ولهذه المصالح من قواعد تحكمها، فلا يمكن أن نتصور مجتمعا من المجتمعات الإنسانية بلا قواعد تحدد وتحكم سلوك أفراده مالهم من حقوق وماعليهم من واجبات.

ومن المتعارف عليه أن الرياضة يتلازم تواجدها وجود القانون كوسيلة لتنظيم معاملات كافة العاملين في المجال الرياضى من افراد او تنظيمات، حيث تطورت الرياضة ليكون لها ابعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية فاصبحت الرياضة ًنظاما ًخاصا له أهدافه ومقوماته وخصائصه مترابطاً عن طريق التنظيمات الرياضية المحلية والاقليمية والدولية. (٦: ٤٣)

والقانون في التربية الرياضية، هو مجموعة القواعد التنظيمية للعاملين في مجالات التربية البدنية والرياضة (التعليم- التدريب الرياضي-الإدارة الرياضية- الترويح الرياضي) ومظاهر التربية الرياضية المختلفة (الألعاب الفردية والجماعية) ومن وظائف القانون تحقيق التوازن بين المصالح الخاصة فيما بينها نن ناحية وبين المصلحة العامة من ناحية أخرى وتقرير الحقوق والواجبات للعاملين بالنشاط. (٢: ٥٦)

وتسعى المؤسسات الرياضية إلى التطوير التنظيمى من خلال اهداف قد تكون قصيرة أو طويلة الأجل، ويتوقف مدى تحقيق هذه الأهداف على كيفية إدارة وإحداث التطوير بفعالية وذلك بعد تحديدها بوضوح أهم الأسس والإعتبارات التي تعتمد عليها ومنها تحسين الموقف التسويقي للمنتج أو الخدمة من حيث النوعية والانسجام ومدى الاعتماد عليه وسهولة الاستخدام والأداء، وايضا تخفيض التكاليف من خلال الكفاية وفعالية الأداء وحسن استخدام الموارد البشرية، الآلات المتاحة والموارد، الطاقة، ورأس المال، وايضا زيادة الثقة والاحترام والتفاعل بين أفراد المؤسسة، وكذلك تحسين الفعالية التنظيمية من خلال تحسين وتعديل التركيبة التنظيمية.(٨: ٩٤)

ويُعد التطوير التنظيمي هو جهد مخطط على مستوى التنظيم ككل تدعمه الاداره العليا لزياده فعاليه التنظيم من خلال تدخلات مخططه في العمليات التي تجري في التنظيم مستخدمين في ذلك المعارف التي تقدمها العلوم السلوكيه، ويسعى الى تطوير كافة عناصر التنظيم من افراد وطرق عمل، نظم ادارية... وغيرها من العناصر. (٩: ١٥)

ويعمل التشريع الرياضي على ضمان جودة التنظيم وجودة الانشطة والخدمات والمنتجات المقدمة من الهيئات الرياضية حيث أصبحت الرياضة أحد أهم روافد التنمية وخاصة التنمية البشرية التي تساعد على إعداد المواطن إعداداً قوياً سليماً قادراً على مواجهة متطلبات وأعباء الحياة العصرية وأصبحت الرياضة جزءً لا يتجزأ من الدخل القومي والصناعة ولها عائد قوي من خلال تشابك العلاقات المؤسسية (العقود، حقوق الرعاية، حقوق البث، منتجات وخدمات رياضية.. وغيرها) والهيئات الرياضية هي المصانع التي تقوم عليها هذه الصناعة. (٨: ١١٢)

مشكلة البحث:

يعد التشريع احد الادوات الرئيسية لضبط السلوك والعلاقات في المجتمع سواء للافراد او التنظيمات ويشمل كافة المجالات بما فيها التشريع الرياضى فحرصت الدولة على تنظيم المجال الرياضى من خلال قانون الرياضة المصرى رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧م لكى يضمن وجود قواعد ثابتة ومحكومة يتم البناء عليها، والقياس بها، ولكى يتحقق الهدف من التشريعات الرياضية فلابد من الوعى بها وكيفية تطبيقها وبمتطلبات هذا التطبيق حتى لا يتسم المناخ الرياضى بالفوضى حيث ان ادارة الرياضة جزء من النظام الادارى للدولة فأهداف المؤسسات الرياضية لايمكن تقريرها بمعزل عن سائر مؤسسات الدولة وتنظيمها.

ويحظى المجال الرياضى بالاهتمام خاصة فيما يتعلق باصدار التشريعات التى تنظم كافة جوانبه بالشكل الذى يمكنه من تحقيق اهدافه والقاء الضوء عليه يساعد على الاهتمام بحيز التنفيذ وفى التعرف على مدى وضوح هذه التشريعات وكفايتها لمساعدة النظام الرياضى على تحقيق اهدافه وتقديم المقترحات لتطويره للوصول الى جودة التنظيم الرياضى، من خلال التنظيم الجيد للعلاقات وتحديد الادوار والسلطات والمسؤوليات بوضوح في المجال الرياضى وقد نجد احيانا وجود بعض المواد القانونية التى تؤثر سلبا على قدرة الهيئات الحكومية او الاهلية او الخاصة في تحديد العلاقات فيما بينها حيث تمت صياغة بعض المواد القانونية بطريقة لا تعبر عن طبيعة التنظيم الرياضة حيث اشار قانون الرياضة الى ان الجهة الادارية المركزية (وزارة الشباب والرياضة) هى الجهة المسؤولة عن الرقابة المالية على الهيئات الرياضية في حين اشار القانون ايضا الى ان الجهة الادارية المختصة (مديريات الشباب والرياضة) مسؤولة ماليا واداريا وكذلك اعطى القانون لكى نادى وكل اتحاد سلطة انشاء لائحة خاصة به واعتمادها من اللجنة الاولمبية المصرية، ولم يشر القانون الى طبيعة تنظيم الجمعيات العمومية بوضوح او طبيعة تشكيل مجالس الادارت في الهيئات الرياضية او الاجراءات التنظيمية في الهيئات الرياضية والت كان من المتعارف عليها ضمن اللوائح التى يقوم باصدارها الوزير المختص وبعد ان تم اسناد هذا الدور الى اللجنة الاولمبية لم يتم وضع معايير واضحة لصناعة اللوائح التى يتم في اطارها تنظيم الهيئات الرياضية، ونجد بذلك عدم وضوح العلاقات التنظيمية في قانون الرياضة والذى يعد الاساس الذى من خلاله تقوم الهيئات الرياضية بإنشاء لوائحها الداخلية الامر الى يؤدى الى وجود خلل في طبيعة التنظيم في المجال الرياضى مما يعد ذلك عائق امام التطوير التنظيمى للهيئات الرياضية ويحاول الباحثون التعرف على مدى تأثير جودة التشريعات الرياضية وصياغتها بالشكل الملائم على التطوير التنظيمى في الهيئات الرياضية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على أثر جودة التشريعات الرياضية على التطوير التنظيمى للهيئات الرياضية بجمهورية مصر العربية من خلال التعرف على:

- أثر جودة التشريعات الرياضية على القدرة التنظيمية للهيئات الرياضية
- أثر جودة التشريعات الرياضية على تطوير الاجراءات التنظيمية في الهيئات الرياضية
- أثر جودة التشريعات الرياضية على الانضباط المالى والادارى في الهيئات الرياضية

تساؤلات البحث:

- ما هو أثر جودة التشريعات الرياضية على القدرة التنظيمية للهيئات الرياضية؟
- ما هو أثر جودة التشريعات الرياضية في تطوير الاجراءات التنظيمية في الهيئات الرياضية؟
- ما هو أثر جودة التشريعات الرياضية في الانضباط المالى والادارى في الهيئات الرياضية؟

مصطلحات البحث:

التطوير التنظيمى:

"التطوير يسعى الى تحقيق الكفائه في الانتاجيه عن طريق المنظمات الادارية وتطويرها من خلال تنميه القوى البشريه، والتركيز على الثقافه التنظيميه ودعم القياده العليا، والعمل على ايجاد المناخ التنظيمي المناسب وترسيخ دعائم الديموقراطيه". (٩: ١٧)

التشريع الرياضي:

مجموعة القواعد العامة المستمدة من المبادىء القانونية وقواعد تنظيم المؤسسات والأنشطة الرياضية التي يتم تطبيقها لتحكم سلوك الأفراد والمؤسسات في المجال الرياضي وتوضح الحقوق والواجبات والسلطات والمسئوليات والاختصاصات وتنظيم النشاط الرياضى وفقاً لمعايير وضوابط محلية ودولية تضمن السلطة المسؤولة احترامها بتوقيع جزاء على من يخالفها. (٧: ٩٨)

الهيئة الرياضية:

الهيئة الرياضية: كل مجموعة تتألف من عدة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو من كليهما بغرض توفير خدمات رياضية وما يتصل بها من خدمات، ولا يجوز لتلك الهيئة مباشرة أى نشاط سياسي أو حزبي أو ديني أو الترويج لأفكار أو أهداف سياسية. (٥: ٦)

الدرسات المرتبطة:

اولا: الدراسات العربية:

١- قام احمد عيسى عبد الله بدراسة عام (٢٠٢١م) (١) بعنوان "دور القوانين واللوائح الرياضية فى مدى تحقيق الضبط الوظيفي للعاملين بالأندية الرياضية" وتهدف الى التعرف على اهداف قانون الرياضة ومدى التزام الأندية بتطبيق القوانين واللوائح والعقوبات طبقا لقانون الرياضة فى ضوء الدستور، ومدى الضبط الوظيفي للعاملين بالأندية الرياضي، ووضع آليات مقترحة لتفعيل القوانين واللوائح لترسيخ الضبط الوظيفي للعاملين، ومن اهم النتائج يهدف القانون إلى حماية الحقوق والحريات فى المجال الرياضى والحفاظ على التوازن والفصل بين السلطات ومن اهم التوصيات ضرورة توفير بيئة تشريعية تساعد في ترسيخ الضبط الوظيفي وتوضيح مدى سالمة وكفاءة النصوص القانونية الموجودة في اللوائح التنظيمية ومعرفة مواطن القصور به.

٢- قام عمرو مصطفى عبد الحميد بدراسة عام (٢٠٢٠م) (٤) بعنوان دراسة تقويمية لقانون الرياضة المصرية رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م وهدفت الدراسة الى تقويم قانون الرياضة المصرية من خلال التعرف على اهم الإيجابيات والسلبيات في قانون الرياضة المصرى وايضا اضافة مقترحات، وقد توصل الباحث الى عظّم القانون من دور الجمعيات العمومية للهيئات الرياضية ،خص القانون الهيئات الرياضية بالعديد من الامتيازات ومنحها الإدارة الذاتية لشئونها، سلب القانون الكثير من صلاحيات واختصاصات الجهة الإدارية المركزية والمختصة لصالح اللجنة الأولمبية المصرية، ألزم القانون الهيئات بوضع الخطط والبرامج لنشر ثقافة الروح الرياضية ومكافحة شغب الملاعب ونبذ العنف والتعصب الرياضي.

٣- قام شريف ماهر محمد بدراسة عام (٢٠١٧م) (٣) بعنوان "التشريعات والقوانين الرياضية ودورها في إدارة الصراع التنظيمي بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية دراسة تحليلية وهدفت الدراسة الى التعرف على دور التشريعات والقوانين الرياضية فى إدارة الصراع التنظيمي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، واستخدم الاستبيان والمقابلة الشخصية لجمع المعلومات وكان من اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث، تخضع الهيئات الأهلية لرعاية الشباب واداريا وفنيا وصحيا لإشراف مديريات الشباب والرياضة، ومجلس الإدارة له القدرة مالياً وتنظيميا علي إنهاء الصراعات القائمة والتي تؤثر علي المنظومة الرياضية، والجمعية العمومية للأندية لها الحق في سحب الثقة من مجلس الإدارة، يكفل قانون الرياضة الحق لمجلس الإدارة في اختيار مدير للنادي، للجهة الإدارية الحق في الاطلاع على سجلات وميزانيات النادي.

ثانيا: الدرسات الاجنبية:

١- اجرى ديفيد بكال David Baikal عام (٢٠٠٤م) (١١) راسة بعنوان استراتيجية العمل الجماعي لتقويم العمل الإداري داخل المنظمات الرياضية بولاية فلوريدا الامريكية وهدفت الدراسة الى تقويم دور العمل الجماعي فى ادارة العمل الإداري وتحقيق الاهداف والانجازات، واستخدم الباحث المنهج الوصفي "الدراسات المسحية" وتكونت عينة الدراسة من (٧٥) مفردة واستخدم الباحث الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة اهم النتائج التعرف على اهمية العمل الجماعي وكيفية تطويره وتنميته من خلال التدريب ومن اهم التوصيات ضرورة وضع اليات لتقويم العمل فى ضوء الاهداف الموضوعة والشفافية فى القرار.

٢- قام شاتوريناد Chateaureyhand عام (٢٠٠٥م) (10) بدراسة بعنوان اتجاهات جديدة للسلطة علي المستوي الحكومي في المجال الرياضي، استهدفت الدراسة التعرف علي التدخل الحكومي في المجال الرياضي والانتقال إلى اللامركزية ومن اهم النتائج ان الاتجاهات السياسية الحكومية علي قمة هذه الاتحادات الرياضية، والتدخل الحكومي أمر حتمي لا فكاك منه ويجب التعامل معه وفق اللوائح والتشريعات المتاحة.

منهج البحث: استخدم الباحثون المنهج الوصفى وذلك لملائمته لطبيعة البحث.

مجتمع وعينة البحث:

تمثل مجتمع البحث في (القيادات بالجهة الادارية المركزية- اعضاء مجالس ادارات الاتحادات الرياضية- اعضاء مجالس ادارات الاندية الرياضية) وقد حصل الباحثون على الاستجابات بالطريقة العشوائية.

أدوات جمع البيانات :

- استمارة الاستبيان: قام الباحثان بتصميم استمارة استبيان وقد استخدم الباحثون صدق المحتوى (المحكمين) ولم يتم حذف اى عبارات او محاور كما استخدم الباحثون صدق الاتساق الداخلى (معامل الارتباط بيرسون) للحصول على معامل الارتباط بين العبارات محاورها ولم يتم حذف اى محاور او عبارات.

جدول (١)

توصيف عينة البحث

م	مجتمع البحث	العينة الاساسية	العينة الاستطلاعية
١	القيادات بالجهة الادارية المركزية.	١٥	٣
٢	اعضاء مجالس ادارات الاتحادات الرياضية.	٤٧	١٩
٢	اعضاء مجالس ادارات الاندية الرياضية.	٦٤	٢٨
	الاجمالى	١٢٦	٥٠

- حساب المعاملات العلمية للاستبيان: اولا: الصدق: قام الباحثون بحساب الصدق من خلال:

أ- صدق المضون (المحكمين) تم عرض الاستمارة على مجموعة من الخبراء بلغ عددهم (١٠) خبراء ذلك لاستطلاع رأيهم العلمي حول مدى مناسبة العبارات الموضوعة لكل محور ولم يتم حذف اى عبارات والشكل النهائى للاستمارة تمثل فى عدد ثلاثة محاور وعدد ٣٤ عبارة.

جدول (٢)

النسب المئوية لصدق المحكمين

المحور الاول		المحور الثانى		المحور الثالث	
م	%	م	%	م	%
١	٨٠٪	١	٩٠٪	١	١٠٠%
٢	١٠٠٪	٢	٦٠٪	٢	٨٠٪
٣	٩٠%	٣	٨٠٪	٣	٩٠٪
٤	٧٠٪	٤	٩٠٪	٤	١٠٠٪
٥	٨٠٪	٥	٨٠٪	٥	٩٠٪
٦	١٠٠٪	٦	١٠٠٪	٦	٨٠٪
٧	٩٠٪	٧	١٠٠%	٧	٩٠٪
٨	٩٠٪	٨	٩٠٪	٨	٨٠٪
٩	١٠٠٪	٩	١٠٠٪	٩	١٠٠٪
١٠	١٠٠٪	١٠	٨٠٪	١٠	١٠٠%
١١	٩٠٪	١١	٧٠٪	١١	١٠٠٪
١٢	١٠٠				

ب- صدق الإتساق الداخلي: قام الباحثون بحساب صدق الاتساق الداخلى عن طريق حساب معامل الارتباط (بيرسون) بين عبارات الاستبيان والمجموع الكلي لمحاور الاستبيان، وذلك من خلال العينة الاستطلاعية التى أجراها على (٥٠) فرد من خارج العينة الأساسية وضمن المجتمع الاصلى للبحث ولم يتم حذف اى عبارات وهذا ما يوضحه الجدول الاتي:

جدول (٣)

معامل الارتباط للعبارات

المحور الاول		المحور الثانى		المحور الثالث	
م	م.الارتباط	م	م.الارتباط	م	م.الارتباط
١	٠.٧٥٥	١	٠.٥٩٥	١	٠.٥١٠
٢	٠.٦٨٩	٢	٠.٤٩٠	٢	٠.٧١٣
٣	٠.٥٨٤	٣	٠.٥٥٢	٣	٠.٧٠٠
٤	٠.٦٦٠	٤	٠.٥٣٨	٤	٠.٧٠٨
٥	٠.٥٠٣	٥	٠.٦٩٧	٥	٠.٧٣٣
٦	٠.٦٠٥	٦	٠.٦٧٤	٦	٠.٧٣٧
٧	٠.٧٤٠	٧	٠.٤٧٠	٧	٠.٧٦٤
٨	٠.٥٦٧	٨	٠.٧٧٥	٨	٠.٥٥٦
٩	٠.٦٧٤	٩	٠.٧٩٩	٩	٠.٧٣٦
١٠	٠.٧٢٧	١٠	٠.٨٤٩	١٠	٠.٧١٧
١١	٠.٥٣٧	١١	٠.٨٠٦	١١	٠.٦١٩
١٢	٠.٦٩٦				

ثانيا: ثبات الإستبيان: ولتحقيق ثبات الإستبيان، قام الباحثون باستخدام معامل (ألفا لكرونباخ) ، وكانت نتيجة حساب معاملات الثبات على النحو الآتي:

جدول (٤)
قيم معامل الثبات لمحاور الإستبيان

المحور	مسمى المحـــور	قيمة معامل Alpha
الأول	أثر جودة التشريعات الرياضية على القدرة التنظيمية للهيئات الرياضية.	٠.٨٣١
الثاني	أثر جودة التشريعات الرياضية على تطوير الاجراءات التنظيمية للهيئات الرياضية.	٠.٨٧٥
الثالث	أثر دور جودة التشريعات الرياضية على الانضباط المالى والادارى للهيئات الرياضية.	٠.٨٩١

قيمة "ر" الجدولية عند درجة حرية (٤٨) ومستوى (٠.٠٥) = (٠.٢٨٨)

يتضح من جدول رقم (٤) أن قيم المعاملات للثبات بطريقة "الفا" تتراوح بين (٠.٨٣١، ٠.٨٩١) وذلك يشير أن الاستبيان على درجة مقبولة من الثبات.

جدول (٥)
التكرارات والنسب المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الاول
أثر جودة التشريعات الرياضية على القدرة التنظيمية للهيئات الرياضية (ن=١٢٦)

م	العبارات	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	مجموع الدرجات المقدرة	%
١	التحديد الواضح للمسؤوليات والاختصاصات للادارات وللاقسام المختلفة	80	21	25	307	81.2
٢	التحديد الواضح للسلطات والصلاحيات للادارات والاقسام المختلفة.	74	36	16	310	82.0
٣	تحديد الاهداف والانشطة اللازمة لبناء الهيكل التنظيمى في الهيئة الرياضية	70	43	13	309	81.7
٤	تطوير العمليات والبرامج التى تؤثر في عمليات التشغيل المرتبطة بالهيكل التنظيمى	76	32	18	310	82.0
٥	تحديد الاختصاصات والواجبات والمسؤوليات اللازمة لكل وظيفية في الهيكل التنظيمى	68	37	21	299	79.1
٦	توضيح العلاقات الوظيفية في الهيكل التنظيمى	80	36	10	322	85.2
٧	حشد القوى البشرية لتحقيق اهداف الهيئة الرياضية	88	30	8	332	87.8
٨	يسهم في تحديد المستويات الادارية وطبيعة الاتصال بينها	55	62	9	298	78.8
٩	من اهم الادوات للتوافق بين الخطة والاداء من خلال وضع معايير بشكل سليم وتحديد الطرق المتبعة للاداء.	50	59	17	285	75.4
١٠	وضوح التشريع يسهم في عدم تعقيد النظام وقدرة العاملين على استيعابه.	68	43	15	305	80.7
١١	العمل على تحديد درجة المركزية واللامركزية المتبعة وتحديد نطاق الاشراف الواجب تطبيقه.	65	43	18	299	79.1
١٢	صناعة التشريعات الرياضية الجيدة تسهم فى تطوير الأداء المهنى المحترف فى الهيئات الرياضية.	69	42	15	306	81.0

يتضح من جدول (٣) أنه اتجهت استجابات عينة البحث نحو الموافقة على جميع عبارات المحور حيث تراوحت النسبة المئوية للموافقة ما بين (75.4٪ - 87.8٪) وقد حصلت العبارة رقم (٧) حشد القوى البشرية لتحقيق اهداف الهيئة الرياضية على اعلى نسبة مئوية (87.8٪) وحصلت العبارة رقم (٩) من اهم الادوات للتوافق بين الخطة والاداء من خلال وضع معايير بشكل سليم وتحديد الطرق المتبعة للاداء على اقل نسبة مئوية (75.4٪) ويرى الباحثون ان معظم الاستجابات تخطت النسبة المئوية ٧٥% وهذا يدل على اهمية المحور الاول أثر جودة التشريعات الرياضية على القدرة التنظيمية للهيئات الرياضية، ويرى الباحثون ان التشريعات الرياضية لها دور مهم في توحيد جهود العاملين في الهيئة الرياضية حيث يتم وضع الاهداف الرئيسية للهيئة الرياضية في تشريع واضح سواء من خلال القانون او اللائحة او اللائحة الداخلية التى تنظيم عمل الهيئة الرياضية وغياب الاهداف التشريعية يضع الهيئة الرياضية في مشكلات عديدة منها عدم وضوح الرؤية والرسالة التى يجب ان تضعها الهيئة الرياضية في ضوء التشريع الرياضي الذى تم اعداده من اجل تقوم بمهامها.

ويرى الباحثون ان التشريع الرياضي لابد ان يوضح معايير تقييم الاداء سواء المالية او الادارية وفقا للاهداف التشريعية التى تضعها الجهة الادارية او اللجنة الاولمبية فيجب ان يتم وضع معايير عامة للهيئات الرياضية ومعايير تخصصية وفقا لاهدافها فالهيئات الرياضية تتفق في الاطار العام ولكنها تختلف فيما بينها في تحقيق اهدافها الخاصه بها، فهناك هيئات رياضية تهدف الى الربح واخرى لا تهدف الى الربح ومنها هيئة خاصة ومنها هيئة اهلية او نوعية او حكومية لذا يجب ان يتم وضع المعايير العامة لتقييم الاداء، ويُعدّ تقييم الأداء من النشاطات المهمة في الهيئة الرياضية، فلا يُعتبر فقط وسيلةً لصناعة القرارات الخاصة بالعاملين من حيث ترقيتهم وزيادة أجورهم، بل يُعدّ أيضاً طريقة تحفيز لهم لتقديم أفضل المجهودات لنجاح عملهم. كما يُساهم تقييم الأداء في تحديد نقاط الضعف والقوّة عند العاملين، ودورها في مساعدتهم على معرفة المهام المترتبة عليهم لتحقيق أهداف المُنشأة التي يعملون بها، كما تُساهم في تقديم الدعم للإدارة في اختيار الأمور التي تُساعد على تطوير الأداء بشكلٍ عام. ويمثّل تقييم الأداء أحد أساسيّات التطوير التنظيمي حيث يهتمّ بالتعامل مع عدّة جوانب تتصل بإجراءات العمل في المؤسّسة، أو مع العاملين بشكلٍ ذاتي إذ يُساعد تقييم الأداء على توفير جميع البيانات المهمة حول مستوى الأداء الخاص بالعاملين، كما يُساهم في معرفة الطبيعة الواقعيّة التي يجب أن تنطلق منها الجهود الخاصة بالتطوير. يُساهم تقييم الأداء في التعرف على القدرات الخاصة بالموظفين، ويُساعد ذلك على توزيع المهام والمسؤوليات بينهم. كما يُساعد تقييم الأداء على تطوّر الأداء الخاص بالعاملين حيث تتمكّن الإدارة من اكتشاف جوانب الضعف عند كلّ فرد وتسعى إلى تقويتها، كما تختار الطريقة المناسبة لتوجيه سلوكهم، وهذا يتفق مع دراسة ديفيد بكال David Baikal عام (٢٠٠٤م).

جدول (٥)

التكرارات والنسب المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الثانى

أثر جودة التشريعات الرياضية على تطوير الاجراءات التنظيمية للهيئات الرياضية (ن=١٢٦)

م	العبارات	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	مجموع الدرجات المقدرة	%
١	وضوح التشريع يحقق التنسيق الجيد بين الادارات والاقسام التى تتكون منها الهيئة الرياضية وبين العاملين بها.	65	41	20	297	78.6
٢	العمل على توفير مناخ تنظيمى ينمو فيه التعاون بين الوحدات الادارية وبين العاملين بها.	68	49	9	311	82.3
٣	انتظام سير العمل دون حدوث مشكلات في الهيئة الرياضية.	65	46	15	302	79.9
٤	الوضوح للنظام المستندى الذى يغطى جميع خطوات العمل.	53	42	31	274	72.5
٥	القدرة على ان يتلائم مع احتياجات المستقبل لتطوير المركز التنافسى للهيئة الرياضية.	59	43	24	287	75.9
٦	الفعّالية لخطوط الاتصال حتى ينساب العمل بكفاءة ويتحقق بالدرجة المطلوبة من الاتقان	54	48	24	282	74.6
٧	القدرة على توضيح عدد المستويات الادارية ونطاق عملها من اجل تقسيم العمل ونطاق الاشراف بالصورة الامثل.	56	49	21	287	75.9
٨	آليات التقويم تصبح واضحة من اجل التعرف على الفجوة بين الاداء المعيارى والاداء الفعلى	82	39	5	329	87.0
٩	القدرة على تحقيق رسالة الهيئة الرياضية واهدافها واستراتيجياتها وخططها وبرامجها الزمنية.	76	34	16	312	82.5
١٠	بناء هيكل تنظيمي مرن يستوعب التغيرات الداخلية والخارجية بما يضمن استمرار التنظيم	89	27	10	331	87.6
١١	تجنب اصابة الهيئة الرياضية بالامراض التنظيمية مثل ارتفاع دوران العمل وغيرها.	59	41	26	285	75.4

يتضح من جدول (٣) أنه اتجهت استجابات عينة البحث نحو الموافقة على جميع عبارات المحور حيث تراوحت النسبة المئوية للموافقة ما بين (72.5٪ - 87.8٪) وقد حصلت العبارة رقم (١٠) بناء هيكل تنظيمي مرن يستوعب التغيرات الداخلية والخارجية بما يضمن استمرار التنظيم على اعلى نسبة مئوية (87.8٪) وحصلت العبارة رقم (٤) الوضوح للنظام المستندى الذى يغطى جميع خطوات العمل على اقل نسبة مئوية (72.5٪) ويرى الباحثون ان معظم الاستجابات تخطت النسبة المئوية ٧٥% وهذا يدل على أهمية المحور الثانى أثر جودة التشريعات الرياضية على تطوير الاجراءات التنظيمية للهيئات الرياضية ويرى الباحثون انه لا يمكن تصور قيام الهيئات الرياضية بأداء مهامها واختصاصاتها كجهاز مؤسسي دون أن تكون هناك منظومة تشريعية تنظم أنشطتها وترسم شكل علاقتها مع الهيئات الرياضية الاخرى المحلية والدولية وعلاقتها بالمجتمع وكذلك تسهم في انها تضفي المشروعية على أعمالها، ومن خلال وضع تشريع رياضى واضح ومفهوم يسهم في تمكين الهيئة الرياضية من تحقيق الأهداف المحددة في مرسوم تأسيسها، باعتبار التشريع أداة تمكّنها من القيام بالمهام المنوطة بها، وكذلك تنظيم المرافق التي تتولى الهيئة الرياضية إدارتها والإشراف عليها، وايضا إضفاء المشروعية على عمل الهيئة الرياضية، وايضا ضمان التزام الكافة بالإجراءات والاشتراطات والمتطلبات التي تضعها الهيئة الرياضية للحصول على الخدمات المقدمة من قبلها كما يسهم في وضع هيكل تنظيمى يضمن العدالة والمساواة في الاستفادة من خدمات الهيئة الرياضية وحماية الأموال سواء العامة او الخاصة وبذلك فان التشريع الرياضى هو الاساس الذى يقوم عليه الهيكل التنظيمى في الهيئة الرياضية وتحقق اهدافها من خلاله.

ويرى الباحثون الدورة المستندية هي تعبير عن الإجراءات التي توضح حركة المستندات داخل الهيئة الرياضية بغرض تتبع دورة الأمور المالية. كما تعتبر الدورة المستندية المرحلة الأولى من مراحل الدورة المحاسبية، فهي بمثابة الأوعية التي تسير فيها المستندات بدءًا من التحرير ومرورًا بكافة مراكز الخدمة أو التكلفة التي يكون فيها تأثير متبادل، وتكمن أهمية التحقق من صحة ودقة المستندات وفحص وتتبع البيانات وتعدد وتتنوع المستندات التي تحقق غرض الدورة المستندية لذا يجب ان تتضمن اللائحة المالية للهيئات الرياضية خطوات التوثيق للدورة المستندية وخاصة في الهيئات الاهلية والحكومية، لذا يجب ان يتم تحديد الاجراءات المالية السليمة والاهداف المالية المطلوب تحقيقها من خلال التشريع الرياضى، ومن هنا فإن الدورات المستندية الصحيحة كافية لتعزيز الرقابة المالية بالهيئة الرياضية، ومن خلال ذلك يمكن الفصل بين الوظائف، بين محاسب مشتريات ومحاسب مبيعات وأمين خزينة وأمين مخزن وغيرها من الوظائف التى يتم في ضوءها وضع الهيكل التنظيمى للشؤون المالية وبذلك يسهم التشريع الرياضى الذى يتميز بالوضوح والصياغة الجيدة في تعزيز النزاهة والشفافية في الهيئات الرياضية وهذا يتفق مع دراسة شريف ماهر محمد بدراسة عام ٢٠١٧م.

جدول (٥)

التكرارات والنسب المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الثالث

أثر جودة التشريعات الرياضية على الانضباط المالى والادارى للهيئات الرياضية (ن=١٢٦)

م	العبارات	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	مجموع الدرجات المقدرة	%
١	آليات الرقابة الداخلية يتم تطبيقها على جميع انشطة الهيئة الرياضية سواء مالية او ادارية	74	43	9	317	83.9
٢	المعايير الرقابية في ضوءها يتم جمع البيانات وتحليلها تمهيداً لتحديد الانحرافات وتحديد أسبابها واقتراح افضل الحلول لها.	57	30	39	270	71.4
٣	القدرة على تصميم وتنفيذ نظام جيد للرقابة من اجل سير العمل في طريق سليم لتحقيق اهداف المنشاة	45	43	38	259	68.5
٤	إحكام السيطرة على الامكانات البشرية والمادية وتوجيهها لتحقيق اهداف المنظمة.	56	48	22	286	75.7
٥	العمل على تقليل التضارب والتعارض بين الادارات والاقسام المختلفة.	69	30	27	294	77.8
٦	النظم والسياسات والاجراءات المتعلقة بتنفيذ الأعمال ذات فعّالية وكفاءة.	76	40	10	318	84.1
٧	الإستفادة القصوى من الامكانات المتاحة في المنظمة والوصول الى الاهداف بأكبر قدر من الكفاية والفعالية.	49	37	40	261	69.0
٨	كشف الاخطاء والانحرافات الادارية والمالية والعمل على منع حدوثها مستقبلا.	74	46	6	320	84.7
٩	كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية في الهيئة الرياضية.	74	37	15	311	82.3
١٠	القدرة على توفير مناخ تنظيمى يساعد على تطوير المنظومة المالية والادارية بإحتراف فى الهيئات الرياضية.	68	45	13	307	81.2
١١	النظام المالى والادارى يتم تصميمه بالشكل المناسب الذى يسهم فى تلبية احتياجات متخذى القرار.	68	43	15	305	80.7

يتضح من جدول (٣) أنه اتجهت استجابات عينة البحث نحو الموافقة على جميع عبارات المحور حيث تراوحت النسبة المئوية للموافقة ما بين (69.0٪ - 84.7٪) وقد حصلت العبارة رقم (٨) في كشف الاخطاء والانحرافات الادارية والمالية والعمل على منع حدوثها مستقبلا على اعلى نسبة مئوية (84.7٪) وحصلت العبارة رقم (٧) الاستفادة القصوى من الامكانات المتاحة في المنظمة والوصول الى الاهداف بأكبر قدر من الكفاية والفعالية على اقل نسبة مئوية (75.4٪)

ويرى الباحثون ان معظم الاستجابات تخطت النسبة المئوية ٧٥% وهذا يدل على اهمية المحور الثالث أثر جودة التشريعات الرياضية على الانضباط المالى والادارى للهيئات الرياضية، ويرى الباحثون ان الأدوات الرقابية يجب ان يتم وضعها في التشريع الرياضى بصورة صحيحة وتوضح كيفية الرقابة على الهيئات الرياضية وايضا الكيفية التى يمكن من خلالها ان تصنع الهيئات الرياضية تشريعات داخلية خاصة بها تتضمن ادوات رقابية تعمل على تحقيق اهدافها التى تضمنها التشريع الرياضي فالرقابة ليست اصطياداً لأخطاء العاملين ولكنها وسيلة لتحقيق نوع من التنظيم والفعالية داخل الهيئة الرياضية، فالأدوات الرقابية الإدارية والمالية هي الوسيلة التي تستطيع بها السلطات معرفة كيفية سير العمل داخل الهيئة الرياضية، وذلك للتأكد من حسن سير العمل لتحقيق الأهداف وكشف الأخطاء أو التقصير أو الانحراف، والعمل على إصلاحه ووضع الإجراءات الوقائية اللازمة للقضاء على أسبابه، كما تعمل على التحقق من الاستخدام الأمثل للموارد وسلوك الأفراد إزاء تحقيق أهداف الهيئة الرياضية فمن خلال البيئة التشريعية السليمة يتم تهيئة نظام رقابى فعال حتى يستطيع أن يحقق في ظل هذه الرقابة درجة من النظام، ويتمكن من تحقيق النتائج المطلوبة في ظل تسلسل المستويات الإدارية داخل التنظيم الإداري، وبالتطبيق السليم لمعايير الرقابة يتم اقناع العاملين بان معايير الأداء الموضوعة عادلة، ويجب أن تغرس في تفكيرهم الاقتناع بأنها ما هي إلا أداة لقياس تقدمهم في العمل وتحسين مستوى أدائهم وزيادة إنتاجهم ورفع كفاءتهم.

كما يرى الباحثون ان التشريع الرياضى اذا تم صياغته بصورة ملائمة يعمل على الاستثمار الامثل للموارد والامكانات المتاحة سواء البشرية او المادية او البشرية او غيرها نظرا لوضوح الهدف الذى تم صياغته واصبح قاعدة قانونية وبالتالى فان الطرق والاجراءات التنظيمية التى سوف يتم اتباعها في العمل لابد ان تتوافق مع التشريعات التى تم وضعها وبالتالى يتم توحيد النظم والسياسات والاجراءات المتعلقة بتنفيذ الاعمال وتحديد نطاف السلطة والمسؤولية لكل وحدة تنظيمية بالاضافة الى علاقات العمل بين الوحدات الادارية المختلفة، وايضا احكام السيطرة على الامكانات وتحقيق التنسيق بين الخطط والسياسات والقرارات المختلفة وتجنب الازدواج والتكرار بالنسبة للتصرفات والقرارات مما يسهم في توحيد الجهود المبذولة لتحقيق اهداف الهيئة الرياضية وهذا يتفق مع دراسة احمد عيسى عبد الله بدراسة عام ٢٠٢١م.

الاستنتاجات:

(أ) الإستنتاجات الخاصة بالمحور الاول : أثر جودة التشريعات الرياضية على القدرة التنظيمية للهيئات الرياضية.

- التشريعات الرياضية عند صياغتها لا يتم احيانا الإهتمام بوضع معايير تشريعية للرقابة بشكل سليم وتحديد الطرق المتبعة للاداء.
- البناء التشريعى الحالى لا يسهم في حشد القوى البشرية لتحقيق اهداف الهيئة الرياضية نتيجة لعدم وجود استراتيجية واضحة.
- التشريعات الرياضية وخاصة الداخلية في كثير من الاحيان لا تهتم بتحديد المستويات الادارية وطبيعة الاتصال بينها في الهيئات الرياضية.
- في كثير من الاحيان عند وضع التشريعات الرياضية لا يتم تحديد الاختصاصات والواجبات والمسؤوليات اللازمة لكل وظيفية في الهيكل التنظيمى.
- صياغة القوانين واللوائح بصورة عشوائية تعمل على عدم تحديد درجة المركزية واللامركزية المتبعة وتحديد نطاق الاشراف الواجب تطبيقه.
- صناعة التشريعات الرياضية غالبا لا تهتم بتطوير الأداء المهنى المحترف فى الهيئات الرياضية.
- صناعة التشريعات الرياضية احيانا لا تسهم في تحديد الاهداف والانشطة اللازمة لبناء الهيكل التنظيمى واضح في الهيئة الرياضية

(ب) الاستنتاجات الخاصة بالمحور الثانى: أثر جودة التشريعات الرياضية على تطوير الاجراءات التنظيمية في الهيئات الرياضية.

- التشريعات الرياضية فى كثير من الاحيان لا تتضمن النظام المستندى الذى يغطى جميع خطوات العمل.
- البناء التشريعى في كثير من الاحيان لا يتم وضعه بناء على تحقيق رسالة الهيئة الرياضية وبذلك لا يسهم تحقيق اهدافها واستراتيجياتها وخططها وبرامجها الزمنية
- التشريعات رياضية المعيبة سواء من الناحية الشكلية او الضمنية تعمل على اصابة الهيئة الرياضية بالامراض التنظيمية مثل ارتفاع دوران العمل وغيرها.
- التشريعات الرياضية تركز على الوضع الراهن بلا من التركيز على احتياجات المستقبل لتطوير المركز التنافسى للهيئة الرياضية
- التشريعات الرياضية وخاصة الداخلية في كثير من الاحيان لا تهتم بتحقيق التنسيق الجيد بين الادارات والاقسام التى تتكون منها الهيئة الرياضية وبين العاملين بها
- التشريعات الرياضية غير الواضحة لا تسهم في انتظام سير العمل بل في كثير من الاحيان تسهم فى حدوث مشكلات في الهيئات الرياضية.

(ج) الاستنتاجات الخاصة بالمحور الثالث: أثر جودة التشريعات الرياضية على الانضباط المالى والادارى في الهيئات الرياضية.

- قلة اهتمام التشريعات الرياضية بتصميم وتنفيذ نظام جيد للرقابة من اجل سير العمل في طريق سليم لتحقيق اهداف المنشأة.
- قلة اهتمام التشريعات الرياضية بالاستفادة القصوى من الامكانات المتاحة في المنظمة والوصول الى الاهداف بأكبر قدر من الكفاية والفعالية.

- البناء التشريعى الرياضي في كثير من الاحيان لا يهتم بوضع المعايير الرقابية التى في ضوءها يتم جمع البيانات وتحليلها تمهيدا لتحديد الانحرافات وتحديد اسبابها واقتراح افضل الحلول لها.
- قلة اهتمام التشريعات الرياضية في كشف الاخطاء والانحرافات الادارية والمالية والعمل على منع حدوثها مستقبلا.
- التشريغ الرياضي الذى يتميز بالغموض يعمل على وجود التضارب والتعارض بين الادارات والاقسام المختلفة.
- التشريع الرياضي الذى لا يهتم بتصميم النظام المالى والادارى بالشكل المناسب لا يسهم فى تلبية احتياجات متخذى القرار.

التوصيات:

(أ) التوصيات المرتبطة بالمحور الاول: أثر جودة التشريعات الرياضية على القدرة التنظيمية للهيئات الرياضية.

- يجب وضع تشريعات رياضية تتميز بالتحديد الواضح للمسؤوليات والاختصاصات للادارات وللاقسام المختلفة
- يجب وضع تشريعات رياضية تتميز بالتحديد الواضح للسلطات والصلاحيات للادارات والاقسام المختلقة.
- الاهتمام بوضع تصنيف للهيئات الرياضية حتى يتم تحديد الاهداف والانشطة اللازمة لبناء الهيكل التنظيمى في الهيئة الرياضية
- يجب وضع تشريعات رياضية تتميز بالوضوح تسهم في عدم تعقيد النظام وقدرة العاملين على استيعابه.
- البناء التشريعى الرياضي الجيد يجب ان يتضمن تحديد درجة المركزية واللامركزية المتبعة وتحديد نطاق الاشراف الواجب تطبيقه.
- يجب صناعة التشريعات الرياضية الجيدة التى تسهم فى تطوير الأداء المهنى المحترف فى الهيئات الرياضية

(ب) التوصيات المرتبطة بالمحور الثانى أثر جودة التشريعات الرياضية على تطوير الاجراءات التنظيمية في الهيئات الرياضية.

- ضرورة الاهتمام بصياغة التشريعات الرياضية التى تعمل على توفير مناخ تنظيمى ينمو فيه التعاون بين الوحدات الادارية وبين العاملين بها.
- يجب وضع تشريعات رياضية تتضمن النظام المستندى الذى يغطى جميع خطوات العمل.
- ضرورة بناء تشريعات رياضية تتلائم مع احتياجات المستقبل لتطوير المركز التنافسى للهيئة الرياضية
- اهمية وضع تشريعات رياضية تعمل على تحقيق رسالة الهيئة الرياضية من اجل تحقيق اهدافها واستراتيجياتها وخططها وبرامجها الزمنية.
- يجب وضع تشريعات رياضية تتضمن آليات تقويم واضحة من اجل التعرف على الفجوة بين الاداء المعيارى والاداء الفعلى
- ضرورة بناء تشريعات رياضية تسهم في بناء هيكل تنظيمى مرن يستوعب التغيرات الداخلية والخارجية بما يضمن استمرار التنظيم
- اهمية وضع تشريعات رياضية تعمل على تجنب اصابة الهيئة الرياضية بالامراض التنظيمية مثل ارتفاع دوران العمل وغيرها

(ج) التوصيات المرتبطة بالمحور الثالث: أثر جودة التشريعات الرياضية على الانضباط المالى والادارى في الهيئات الرياضية.

- عند بناء التشريع الرياضى يجب وضع اليات الرقابة الداخلية على جميع انشطة الهيئة الرياضية سواء مالية او ادارية.
- يجب ان يتضمن التشريع الرياضى وضع المعايير الرقابية التى في ضوءها يتم جمع البيانات وتحليلها تمهيدا لتحديد الانحرافات وتحديد اسبابها واقتراح افضل الحلول لها.
- ضرورة ان يتضمن التشريع الرياضى تصميم وتنفيذ نظام جيد للرقابة من اجل سير العمل في طريق سليم لتحقيق اهداف المنشأة.
- يجب ان يقوم التشريع الرياضى بتقليل التضارب والتعارض في المجال الرياضى بصفة عامة وفى الهيئات الرياضية بصفة خاصة.
- الاهتمام عند وضع التشريعات الرياضية بتوحيد النظم والسياسات والاجراءات المتعلقة بتنفيذ الأعمال.
- التشريعات الرياضية التى تتميز بالجودة لها دورها المهم في كشف الاخطاء والانحرافات الادارية والمالية والعمل على منع حدوثها مستقبلا.
- يجب ان يعمل التشريع الرياضى على بتوفير مناخ تنظيمى يساعد على تطوير المنظومة المالية والادارية بإحتراف فى الهيئات الرياضية.
- يجب ان يهتم التشريع الرياضى بتصميم النظام المالى والادارى بالشكل المناسب الذى يسهم فى تلبية احتياجات متخذى القرار.

المراجع العلمية:

اولا: المراجع العربية:

١- احمد عيسى عبد الله: دور القوانين واللوائح الرياضية فى مدى تحقيق الضبط الوظيفي للعاملين بالأندية الرياضية، بحث علمي منشور، مجلة الدوريات المصرية العدد ٦٣، ٢٠٢١م.

٢- حسن احمد الشافعي: القانون والتربية البدنية والرياضة، مكتبة الوفاء، الاسكندرية، ٢٠١٤م.

٣- شريف ماهر محمد " التشريعات والقوانين الرياضية ودورها في إدارة الصراع التنظيمي بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية دراسة تحليلية، بحث علمى منشور، ٢٠١٧م.

٤- عمرو مصطفى عبد الحميد :دراسة تقويمية لقانون الرياضة المصرية رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م، بحث علمى منشور، ٢٠٢٠م.

٥- قانون الرياضة المصري: هيئة المطابع الاميرية، قانون الرياضة المصري رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧م، القاهرة، ٢٠١٧م.

٦- كمال درويش واخرون: التشريعات وعلوم الادارة الرياضية المستحدثة، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ٢٠٢٢م.

٧- كمال درويش واخرون: النظم الرياضية والبنية التشريعية، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ٢٠١٢م.

٨- ناجى اسماعيل حامد، محمد ابراهيم مغاورى: الإداري المحترف، مركز الكتاب الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤م.

٩- موسى اللوزي: التطوير التنظيمي أساسيات ومفاهيم حديثة، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، الأردن، ٢٠٠٣م.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

10- Chateaureynaud, y. :- Sport – new stakeout power at the local level ,Journal des Scion's et techniques des activities physiques et sportive, Vol.10,No.20 , Grenoble , France ,2005.

11-David Baikal: Working in group to Improve Administrative Performance in Sports Organization, Florida. U S A. 2004